



## الأزمة الخليجية: الأسباب والنتائج... التحديات والمخاطر

مضى الآن ما يقارب الشهر على بروز الأزمة الخليجية الناشبة منذ الخامس من يونيو/ حزيران بين السعودية والإمارات والبحرين من جهة، وقطر من جهة أخرى، وذلك من دون أن يلوح في الأفق أي حلّ لها... فبعد الإجراءات الاستثنائية غير المسبوقة بين دول مجلس التعاون الخليجي منذ قيامه، التي شملت قطع العلاقات الدبلوماسية وإغلاق الحدود ومنع السفر وإقامة المواطنين، انطلق تحرك كويتي رسمي كان يهدف بالأساس جمع الأطراف الخليجية المعنية بالأزمة في لقاء مباشر والحيلولة دون المزيد من التدهور في العلاقات الخليجية، حيث أن تحقيق مصالحة مثل المصالحات السابقة المعتادة يبدو بعيد المنال... ولكن الأمر أصبح أشد تعقيداً بعد ورقة المطالب الثلاثة عشرة التي قدمتها الأطراف المقاطعة لقطر، فيما كان الرد القطري الراض لها متوقفاً، أو ربما كان مقصوداً، وليس من الواضح ماذا يمكن أن يحدث بعد انتهاء مهلة الأيام العشرة التي وردت في هذه الورقة، مع وجود احتمال بتراجع قطري جزئي!

### الأسباب المعلنة:

وإذا توقفنا أمام الأسباب المعلنة للأزمة، وما عبّرت عنه ورقة المطالب الثلاثة عشرة، فإننا سنجد أنّ عناوين قضايا الخلاف سواء ما ارتبط منها بالعلاقة مع الإخوان المسلمين، أو ما اتصل بتمويل جماعات إرهابية، هي موضوعات سبق أن تورطت فيها

الأنظمة الخليجية المختلفة، وإن كانت قطر أبرزها اندفاعاً في دعم جماعة الإخوان، ما يعني أنّها ذرائع وليست أسباباً... أما موضوع قناة الجزيرة فهو ليس جديداً... ما يقودنا إلى البحث عن العوامل التي استجبت وأدت إلى دفع الأمور نحو ما وصلت إليه، خصوصاً أنّ الأزمة برزت على السطح بعد الزيارة التي قام بها الرئيس الأميركي ترامب للسعودية والقمة الثلاث التي انعقدت خلال الزيارة.

فهناك مَنْ يربط الأزمة بعدم التزام قطر بسداد ما تم فرضه من التزامات مالية تجاه الولايات المتحدة الأميركية، ولكن هذا السبب سرعان ما تهافت أمام بعض الوقائع، وآخرها صفقة الطائرات العسكرية الأميركية الأخيرة أف ١٥ لقطر بقيمة ١٢ مليار دولار، التي جرى الإعلان عنها بعد بروز الأزمة الخليجية.

وهناك مَنْ ربط الأزمة بالتحضيرات الجارية على قدم وساق لتحقيق صفقة تسوية سياسية، أو على وجه أدق تصفية للقضية الفلسطينية بغطاء عربي سعودي ومصري بالأساس، ما يتطلب عزل "حماس" والضغط على قطر لوقف دعمها لها، ولكننا جميعاً ندرك الصلات القائمة والخيوط الممتدة بين النظام القطري والكيان الصهيوني، ناهيك عن أنّ حماس نفسها قد بدأت في تغيير نهجها تجاه التسوية عندما أصدرت في الأول من مايو/ أيار الماضي ما يسمى "وثيقة المبادئ والسياسات العامة" التي تتبنى حل الدولتين وقيام دولة فلسطينية في حدود ١٩٦٧، ما يعني أنّ قطر و"حماس" لن يكونا بعيدين عن المشاركة في هذه التسوية بشكل أو بآخر.

أما موضوع علاقة قطر مع إيران فهي ليست سبباً كافياً لحدوث الأزمة، فالعلاقات العمانية الإيرانية على المستوى السياسي، والعلاقات الإماراتية الإيرانية على المستوى الاقتصادي، على الرغم من قضية الجزر الثلاث التي تحتلها إيران، هما أوسع وأعمق من العلاقات القطرية الإيرانية!

### الأسباب غير المعلنة:

وبالتالي فإنّ الأسباب الحقيقية للأزمة تتصل بأمور أخرى أو بتطورات جديدة، وهذا ما يرجح ثلاثة عوامل يمكن أن تكون مجتمعة:

العامل الأول: المحاولات السعودية الإماراتية لفرض الهيمنة على المستوى الخليجي، ثم على المستوى العربي، ما يتطلب تحجيم قطر وتقليص دورها.

والعامل الآخر، مرتبط بالتساؤل عما إذا كانت قد توافرت دلائل على تورط قطري ملموس في دعم نشاط الإخوان المسلمين في السعودية والإمارات، بحيث جاءت ردة الفعل بهذه القوة؟

والعامل الثالث، ما يتردد عن أنّ هناك ضغوطاً أميركية لعرقلة الترتيبات الجارية لمدّ خطوط نقل الغاز القطري عبر إيران، في إطار الإستراتيجية الأميركية لفرض هيمنتها على إمدادات الطاقة في العالم، وتحديدًا إمدادات الغاز، وإبقاء خيوطها بيد الولايات المتحدة الأميركية، وذلك كجزء من فرض الهيمنة الأميركية على العالم عبر الإمساك بخيوط اقتصاداته... وفي هذا السياق نلاحظ الاتفاق الأميركي مع الصين حول تصدير الغاز إليها، الذي جرى إبرامه في شهر مايو/ أيار الماضي، وفي المقابل الاتفاق القطري مع الصين لمد خطوط نقل الغاز القطري إليها.

### النتائج:

ولئن كانت هذه محاولة لتحديد العوامل التي أدت إلى بروز الأزمة الخليجية، فإنّ مسار هذه الأزمة وتعقيداتها قد يقود إلى نتائج متناقضة... فمن جهة يتم تعزيز نفوذ المحور السعودي الإماراتي خليجياً ولاحقاً عربياً، الذي أصبح يستخدم أسلوب الضغط السياسي والاقتصادي وسيلة لتحقيق أهدافه، بعد أن كان تقديم الدعم المالي هو الأسلوب المعتمد... ومن جهة أخرى ستتضح الانعكاسات السلبية للأزمة على منظومة مجلس التعاون الخليجي التي تعرضت للاهتزاز، إذ في الغالب فإنه لن تعود هذه المنظومة إلى ما كانت عليه قبل الأزمة، بل هناك معلومات عن توجه سعودي إماراتي لتشكيل صيغة بديلة تضم السعودية والإمارات والبحرين والكويت تشارك فيها مصر والأردن، مع استبعاد عمان بالإضافة إلى قطر، ولعل من بين وظائف هذه الصيغة توفير الغطاء العربي لتسوية القضية الفلسطينية، أو بالأحرى تصفيتها، مع الكيان الصهيوني... ومن جهة ثالثة فقد تقوّض ما كان يجري الحديث عنه بشأن المحور السني في مواجهة المحور

الشيعي، وذلك بعد الانحياز التركي لقطر والترتيبات العسكرية بين البلدين في مواجهة السعودية والإمارات... ومن جهة رابعة، إذ صحت المعلومات حول ارتباط الأزمة الخليجية بأهداف أميركية مباشرة في شأن الهيمنة على خطوط إمدادات الغاز، فهذا يعني أنّ الأطراف الدولية والإقليمية غير الخليجية هي التي تمثل العنصر الرئيسي في الأزمة، على خلاف ما يبدو عليه الأمر ظاهرياً وكأنها أزمة خليجية.

### مخاطر وتحديات:

وإزاء ما حدث وما يمكن أن تتطور الأزمة إليه، بالإضافة إلى التغييرات الدراماتيكية في هرم السلطة في السعودية، التي لما تنته بعد، حيث لا يزال قائماً احتمال تولي محمد بن سلمان العرش، وهذا ما يجعلنا في الكويت قلقين جداً من هذه الأزمة وتداعياتها ونتائجها، فالكويت مرشحة لأن تتعرض في المستقبل للاستهداف بالضغط عليها للتخلي عن الهامش المتاح لها نسبياً في مجال التحرك على المستويين السياسيين الداخلي والخارجي، ناهيك عن أنّ الكويت ستجد نفسها محرّجة في التعامل مع الصيغة البديلة لمجلس التعاون، خصوصاً أن دورها ضمن الصيغة الجديدة سيكون تبعياً وليس مقررًا... ومن نافل القول إنّ مواجهة هذه المخاطر والتحديات تتطلب وجود جبهة داخلية متماسكة والحفاظ على نهج التوازن والاستقلالية النسبية للسياسة الخارجية الكويتية، وهو الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق في ظل استمرار السلطة في اللعب على وتر الاستقطابات الطائفية والقبلية لتقسيم المجتمع، والإنفراد بالقرار، وتهميش الدور الشعبي، ما يتطلب وجود انفراج في الحياة السياسية الداخلية وإطلاق الحريات... فمنعة الكويت مرتبطة بقوة جبهتها الداخلية وبنهجها السياسي المتوازن والمستقل نسبياً، فهذا ما أثبتته تجربة أزمة ١٩٦١ وأزمة الصامته، بينما أثبتت تجربة الغزو، التي جرت في ظل الانقلاب على الدستور، العكس تماماً.

"هيئة التحرير"

## لماذا فشل نواب المشاركة بعد المقاطعة؟!

في أعقاب إعلان نتائج الانتخابات النيابية ارتبكت السلطة نتيجة الخسارة الانتخابية الفادحة التي مني بها غالبية نواب المجلس السابق المنحل المحسوبين عليها، وكانت آخر مظاهر الارتباك استقالة وزير الإعلام السابق بعد استجوابه... ولكن سرعان ما استعادت السلطة توازنها وانتزعت زمام المبادرة، فيما انكشف باللموس عجز النواب المشاركين من المقاطعين السابقين عن تحقيق أي إنجاز يُذكر... فهم من جهة تورطوا في الصفقة البائسة لتحسين رئيس مجلس الوزراء تجاه المساءلة النيابية مقابل حلّ قضية الجناسي المسحوبة، التي جرت معالجتها بأسلوب وفق معايير السلطة الأبوية وليس الإجراءات الدستورية والقانونية... ومن جهة أخرى عجز النواب المشاركون من المقاطعين السابقين عن تمرير اقتراح قانون تحسين المواطنة بتعديل قانون المحكمة الإدارية لتمكينها من النظر في قضايا سحب الجنسية وإسقاطها وفقدائها، الذي سقط بالتصويت، وبعده فشل هؤلاء النواب في تمرير اقتراح قانون العفو الشامل، وتم إرجاء التصويت على تعديل قانون المسيء، وأخيراً وليس آخراً عجزوا حتى عن تحديد جلسة لمناقشة زيادة أسعار البنزين والكهرباء، وهذا الفشل يعود بالأساس إلى أنّ النواب المشاركين من المقاطعين السابقين اكتفوا بالاتصالات الفوقية مع السلطة وبالأدوات البرلمانية التي تتحكم السلطة بها، فيما تجنبوا عن قصد أو عن قصور، أو بالأحرى بسبب طبيعتهم الطبقية، الاستناد إلى الناس في ذلك، فلم يسعوا لتعبئة الرأي العام الشعبي حول هذه القوانين، وتجاهلوا أهمية الاستفادة من ضغط الرأي العام على السلطة وعلى النواب المحسوبين عليها، فخسروا!

### أسرار الكديرة:

- طلبت السعودية والبحرين من الحكومة الكويتية اتخاذ إجراءات تجاه جماعة الإخوان المسلمين في الكويت.
- هناك تفسيرات متضاربة حول أسباب غياب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية صباح الخالد عن اتصالات الوساطة في الأزمة الخليجية، وهي تدور حول طبيعة علاقاته مع أقطاب الأزمة الخليجية!
- رجل الأعمال يعقوب الجوعان يقود تحركاً ويجري اتصالات لخصخصة الجمعيات التعاونية على أن تبدأ الخصخصة بجمعية ضاحية عبدالله السالم.
- التباطؤ في قرارات إعادة الجناسي المسحوبة لأسباب سياسية لأسرة الجبر وسعد العجمي يعزى إلى عناصر محسوبة على الرئيس السابق لمجلس الوزراء.

## عشرة آلاف خريج ثانوية لا فرص لديهم لإكمال تعليمهم

للمقارنة فقد بلغ عدد الناجحين في الثانوية العامة أكثر من ٢٩ ألف طالب وطالبة، فيما بلغ عدد المقبولين في الجامعة ٧٠٢٧ طالباً وطالبة، وبلغ عدد المقبولين في معاهد وكليات التعليم التطبيقي ٥١٦٧ طالباً وطالبة، أما المقبولون في البعثات الخارجية فيصل عددهم إلى ٢٧٩٩ طالباً وطالبة، وبلغ عدد المقبولين في البعثات الداخلية ٣٧١٦ طالباً وطالبة، وهذا يعني أنّ مجموع المقبولين في الجامعة والتطبيقي والبعثات الداخلية والخارجية يصل إلى ١٨٧٠٩، أي أن هناك أكثر من عشرة آلاف من خريجي الثانوية العامة من غير المقبولين في الجامعة والتطبيقي والبعثات الخارجية والداخلية.

وإزاء تنامي مشكلة عدم حصول آلاف الطلبة من خريجي الثانوية على مقاعد في التعليم العالي والتقني فإننا نؤكد على ضرورة زيادة عدد معاهد التدريب المهني والتعليم الصناعي والتطبيقي وتنوع فروع التخصص فيها، والاهتمام بتطويرها لتخريج الكوادر الفنية الوطنية المطلوبة، وتوسيع نطاق المستفيدين من نظام التعليم الجامعي والعالي من خلال وجود أكثر من جامعة حكومية، وتوفير خيارات التعليم المشترك والمنفصل.

\*\*\*

## ملاحظات حول مشروع استغلال الجزر الكويتية الشرقية الحرة

حظي مشروع استغلال الجزر الكويتية الشرقية الحرة وهي (بويان وفيلكا ووربة ومسكان وعوهه) باهتمام إعلامي ملحوظ، وذلك في أعقاب ما طرحه وزير شؤون الديوان الأميري ناصر صباح الأحمد بوصفه رئيس فريق تفعيل رؤية الأمير (كويت جديدة ٢٠٣٥) حول هذا المشروع في اللقاء الذي نظّمته جمعية الصحفيين مساء الاثنين ١٢ يونيو/ حزيران الماضي في مركز دار الآثار الإسلامية.

ووفقاً لما تم طرحه في اللقاء فإن مشروع استغلال الجزر ستتولاه شركات استثمارية محلية ودولية على أن يتم استصدار قوانين وتشريعات استثنائية من شأنها تشجيع الاستثمار في هذه المنطقة، من شاكلة التشريعات والقوانين المشابهة في المناطق الدولية الأخرى مثل (جبل طارق وليختنشتاين وسنغافورة وهونغ كونغ والصين)... كما سيجري خلال الأشهر الستة المقبلة وضع التصور النهائي

بشأن التشريعات والقوانين الخاصة بتلك الجزر.

أما مجلس أمناء الهيئة المشرفة على المشروع فستكون غالبية ٧٥ في المئة من شخصيات دولية غير كويتية خدمت في الأمم المتحدة بمختلف مؤسساتها ووكالاتها التنموية والبنوك العالمية وأسواق المال، وذلك تحت ذريعة معلنة وهي "إقناع العالم بأن هذه المنطقة ستكون ذات طبيعة خاصة وسياسة استثمارية فريدة وناجحة!"

فما هو موقفنا تجاه مثل هذا المشروع؟

بدءاً لا بد من التأكيد على أنه جرى وضع أكثر من خطة للتنمية إلا أنها بقيت حبراً على ورق، وذلك بسبب عدم سوء الإدارة السياسية للدولة وفسادها وتدني مستوى كفاءتها، وطبيعة مصالح قوى الحلف الطبقي المسيطر المستفيدة من الوضع القائم عبر النهب الطفيلي واستباحة المال العام والتنفيج، بالإضافة إلى عدم إمكانية تنفيذ الخطط التنموية في ظل انفلات رأس المال الخاص وعدم مبالاته بالمسؤوليات الاجتماعية وعدم مساهمته في هذه البرامج والخطط التي يُنظر إليها على أنها مجرد برمجة زمنية لصرف الميزانيات السنوية، ناهيك بالأساس عن غياب الرؤية التنموية الإستراتيجية الواضحة والمشروع التنموي البديل لنهج الاقتصاد الريعي، وعدم مراعاة ما جرى طرحه من خطط ومشروعات تنموية لمبدأ العدالة الاجتماعية؛ وضعف اهتمامها ببناء الإنسان.

وعلى ضوء ذلك فليس من السهل إقناع الرأي العام الشعبي بأن ما يسمى مشروع استغلال الجزر سيختلف مصيره عما سبق طرحه من خطط ومشروعات، وأنه سيتحقق على أرض الواقع.

ولكن في المقابل علينا ألا نتجاهل أمرين:

أولهما أن قضية التنمية في بلد كالكويت يعتمد على مورد وحيد ناصب ومتذبذب الأسعار ليست ترفاً وإنما هي قضية حياة أو موت، ويجب التعامل معها بكل جدية.

وثانيهما أن المزاج الشعبي، على الرغم من تشككه المبرر، إلا أنه يتطلع إلى مثل هذا المشروع على أنه بديل أفضل من الوضع الحالي، خصوصاً عند مقارنته حال الكويت بأحوال جيرانها من دول مجلس التعاون التي قطعت أشواطاً في تنفيذ هذا النمط من "التنمية" المزعومة!

وفي الغالب فإن مشروع استغلال الجزر الكويتية الشرقية الحرة سيكون تكراراً لما حدث في دبي وربما قطر، من حيث جذب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية لمشروعات عقارية إنشائية وسياحية وخدمية وتجارية تُعنى بتجارة الترانزيت (إعادة التصدير) ونشاطات مصرفية، وهي بالتأكيد ليست أنشطة منتجة، حيث كشفت تجارب تلك المشروعات أنها ليست في وارد الاهتمام بتوفير فرص عمل حقيقية

بديلة للمواطنين، إذ أن غالبية العاملين في المشروعات المماثلة في دول الخليج من العمالة الوافدة... هذا فيما تحوّلت بعض المدن والبلدان التي سارت على هذا الطريق "التموي" المزعوم إلى كيانات كوسمبوليتة لا صلة لها بالهوية الحضارية للمجتمعات الخليجية العربية.

ومن جانب آخر فإنّ التسهيلات الكبيرة التي سيتم توفيرها للمستثمرين الأجانب والمحليين تعني في الغالب عدم تحميلهم ضرائب على الدخل، ما يقلل من جدية أي ادعاء بأن هذا النوع من الاستثمارات سيسهم في تمويل خزينة الدولة... وبالتالي فليس لدينا وهم أن المستفيد الأول مثل هذا المشروع هو الرأسمال الأجنبي والمحلي، وأن فائدة المجتمع الكويتي والمواطن الكويتي من هذا المشروع ستكون عرضية.

وهناك ملاحظة أخرى، وهي تتصل بالقوانين الاستثنائية التي ستدار عليها الجزر، فليس من الواضح مدى توافقها مع أحكام الدستور، خصوصاً أن الشخصية الرئيسية التي تقف وراء المشروع لا صفة دستورية لها في طرحه وتبنيه وإعلانه، فهو من الناحية الدستورية ليس وزيراً في مجلس الوزراء، الذي يفترض أن يكون السلطة التنفيذية من الناحية الدستورية، وهو أمر يشبه ما يقوم به الديوان الأميري من تنفيذ لمشروعات هي بالأساس خارج اختصاصه ولا يخضع للرقابة البرلمانية، وهو الأمر الذي يجب تصحيحه.

إن ما نثيره من تحفظات وملاحظات لا يعني أننا نعارض مشروع استغلال الجزر الكويتية الشرقية الحرة، ولكننا في المقابل يجب ألا ننخدع بمثل هذا المشروع وأن نكون واضحين في إبداء تحفظاتنا وملاحظاتنا وشكوكنا وتساؤلاتنا، التي لها ما يبررها موضوعياً وواقعياً.

قضية المناقشة:

## مناقشة مستحقة حول العمل الخيري

كتب الرفيق العميري:

انطلقت خلال شهر رمضان حملة خيرية ضخمة في الكويت وصل فيها المبلغ المحصل من التبرعات الشعبية أربعة ملايين دينار، وقبل الحديث عن طبيعة تلك الحملة يجب الحديث عن التفاعل الاجتماعي مع الحملة في وسائل التواصل التكنولوجي قبل انطلاقتها... ولعله من الأشياء الإيجابية إظهار الجانب القبيح الخفي من الكويت عبر فيديوهات الاجتهاد الشخصي أو غيرها من الوسائل... كويت المحتاجين وأصحاب الفاقة الذين لا تجد لهم ذكراً في التقارير الحكومية أو القنوات الرسمية،



بل لن تجدهم، ويا للأسف، حتى في المخيَّلة الشعبية العامة التي زُرِعَ فيها وهم أن الوضع المعيشي لأفقر مَنْ في الكويت يظل جيداً مقارنةً بمنْ هو خارج الكويت... وبالطبع فإنَّ أرقام الباحث الاقتصادي الباردة لا تعني شيئاً لمُعيل الأسرة المطارد من البنك ومن المؤجر صاحب العقار والمؤجر صاحب السيارة... وصحيح أن لا أحد يموت من الجوع أو الظمأ في الكويت، ولكن هناك مستويات للمعيشة أقل من المعيار الإنساني للعيش الكريم، حيث عانى هؤلاء طويلاً من التجاهل التام وحالة الإنكار العامة الرسمية والشعبية، ولكن -عوداً على بدء- تظهر هنا فاعلية مواقع التواصل الاجتماعي التي عكست هذا الجانب القبيح في أقوى صياغة يعرفها العالم الحديث، ألا وهي قوة الصورة التي هزّت الوجدان الشعبي وأظهرت الحقيقة التي تبعد عن أغلبنا بضعة كيلومترات.

ووفق ما تم نشره، فقد خصص من المبلغ المحصل ٣٠٠ ألف دينار لدفع تكاليف تعليم ١٤٠٠ طالب في الكويت، والمبلغ المتبقي خصص لدفع مستحقات الأجرة بمعدل ٢٤٠٠ دينار لكل أسرة محتاجة لمدة سنة، هذا هو التقسيم الرسمي الذي أعلنه المسؤولون عن الحملة، ولكن صاحب ذلك هرج ومرج وضبابية، فهل الطلبة المقصودين هم الطلبة من الكويتيين البدون؟ وما نسبة عوائل الكويتيين البدون من الطلبة والأسر المستفيدة بشكل عام؟ لم يتضح الجواب ولكن هذه أسئلة عرضية وليست جوهرية، ذلك أنّ جوهر المسألة يتلخّص في سؤاليّن.

### السؤال الجوهرى الأول هو: ما هي طبيعة العمل الخيري؟

وهذا سؤال نظرحه ليس في فضاء الميتافيزيقيا المطلق ولكن في السياق التاريخي والاقتصادي الاجتماعي الذي نعيشه، وأخيراً في السياق الجغرافي ، فنحن نعيش في العصر الرأسمالي وعلاقات السوق المعولمة ونعيش في عصر المجتمع البرجوازي ببنيتة الاقتصادية السياسية وقالبه القانوني والثقافي ومؤسساته العامة... المجتمع في هذا العصر هو مجتمع طبقي، وهذا يعني وجود طبقات اجتماعية متناقضة، وبمعنى أبسط وجود قلة تمتلك الحظوة المالية وأكثرية أقل حظاً وحظوة، ومثل هذا التركيب المجحف لم ينزل من السماء، إنه نتاج طبيعة البنية الاقتصادية لهذا المجتمع... نتاج مؤسساته ونظمه القانونية والسياسية والثقافية وحتى الدينية، أي أن الإنسان المحتاج هو مجرد نتيجة لأسباب أكبر منه بكثير، ولومه على وضعه السيئ هو أشبه بلوم نملة خسرت نزالاً ضد غزال، ذلك أنّ المؤسسات الفوقية العظمى ألقت بجثمانها على جسد هذا الفقير الذي لا خيار له غير أن يهشم... إن الأمر أشبه بآلة شديدة التعقيد ولكنها شديدة الدقة تخرج من فوهتها قطعة معدنية كل ثانية... وهنا يظهر العمل الخيري الذي يحاول أن يلتقط بعض القطع وينتشلها من الحفرة ولكنه لا

يمكنه أن يوقف الآلة، أي أن المتبرع يخفف النتيجة ولكنه لا يمكنه أن يمنعها، ذلك أن التبرع عمل فردي، ولكن إفقار الناس واسترقاقهم بالديون هو عمل مؤسسي واسع ومعقد.

وفي الكويت (إطارنا الجغرافي من هذا العالم الرأسمالي) فإن الأمر لا يختلف كثيراً... صحيح أن الوضع الطبقي في الكويت مشوه لأبعد حد بفعل الطبيعة الاقتصادية الريعية والتركة العشائرية وطبيعة الدولة الرعوية، فيما يتقاطع التقسيم الطبقي مع التقسيم الفئوي، ولكن الأمر في جوهره واحد، فهذا الإسترقاق عبر الديون البنكية يظهر لكل صاحب نظر، وهذا الخضوع لمؤسسات الدولة من أجل نيل البنوك وشركات الاتصالات وغيرها لديونها الطفيفة هو أمر يفضح طبيعة النهب المؤسسي، فيحبس مواطن أو غير مواطن لمبالغ بخسة وبدون حكم قضائي نهائي (فقط بأمر أداء نهائي) بينما قضايا المال العام الضخمة تتبخر في الهواء وتختفي، وهذا خزفي ما بعده خزفي، ذلك أن أغلب دول العالم تتجاوز عن حبس الإنسان لأجل دينه فيما لا يزال نظامنا القانوني متبنياً لهذه البقايا التاريخية لعصر الإقطاع، ليس قناعة أو بسبب رسوخ عقيدة نظرية، ولكن فقط لإخضاع المدين للدائن... وهنا نرجع لطبيعة العمل الخيري، فهو مهما بلغ من الاستقلالية والشفافية ومهما بلغ من الانتشار فإنه ليس حلاً، لأنها معركة بين الفرد المتبرع الذي يريد أن يحقق سموه الأخلاقي وبين المؤسسة الضخمة التي تريد إخضاع الجميع... ورأب الصدع الطبقي لا يكون بالنوايا الحسنة، بل الحل هو الصراع الحاسم لنيل الطبقة المسحوقة لحقوقها وأموالها.

### السؤال الجوهرى الثانى هو: ما مدى استقلالية العمل الخيرى؟

في السياق ذاته، فإن استقلالية العمل الخيري سؤال مؤرّق، والأمر لا يحتمل حسن أو سوء نية، بل هو مجرد تحليل دقيق لطبيعة العمل، إن العمل الاجتماعي المشترك ممكن أن تجمع مبادئ أخلاقية معينة في فترات معينة، فمثلاً هناك المتطوعون لتنظيف الشواطئ، ولكن التراكم الكمي يخلق تغييراً نوعياً، فعندما يتسع هذا العمل الاجتماعي على مستوى الأفراد والأموال فإنه ينتقل إلى تأسيس الشخصية المعنوية، أي يتحول للطابع المؤسسي الصغير، وهنا تبدأ أذرع الانتهازية في الامتداد لداخل هذا الجسم حديث الولادة، ولعلّ هناك مثالين كلاسيكيين، الأول هو نظرية المؤسسة غير الربحية، حيث قامت هذه النظرية على مبدأ الاستقلال، والمؤسسات العالمية المعتمدة في هذا المجال كثيرة، ولكنها سرعان ما وقعت تحت نير الانتهازية بسبب دخول الدول والشركات العالمية للاستثمار والتبادل المصلحي إلى داخل هذه المؤسسات... والمثال الآخر هو التبرعات في الولايات المتحدة، فقد كانت الكنائس تحث على التبرع لمحتاجي القرية أو المقاطعة أو الولاية، ولكن تراكم هذا الأمر ليصبح مجمع الكنائس القومي صاحب تأثير انتخابي حاسم بسبب المال السياسي، وأصبح مصطلح

عمل خيري أو تبرّع (charity / donation) هو مرادف للمال السياسي في الحملات الانتخابية! وعودة إلى الكويت، فإنه لا شك في تطلع الشباب المبادر إلى حل مشاكل أولئك الطلبة وتلكم الأسر المتعففة، وقد رفض صاحب المشروع شراء عقارات بالمال والتبرع ببيع هذه العقارات مما يؤكد الصفة النزيهة لهذا الشخص، ولكن توسّع العمل الخيري الفردي وانضوائه تحت اسم جمعية أي تحوله للطابع المؤسسي الصغير كما ذكرت آنفاً، وما من عمل يتحول لهذا الطابع إلا دخلت عليه الانتهازية بشكل أو بآخر، الانتهازية السياسية أو الدينية أو غيرها.

أنّ مؤسسات التبرع الصغيرة في الكويت كثيرة جداً وأغلبها تفرعات لمركزين رئيسيين، وصدرت أحكام قضائية تؤكد اختلاط أموال المتبرعين في المال السياسي وتخصيص أموال الربح من العقارات الموقوفة لشراء الذمم الانتخابية والتنفيح المتبادل، لذلك فإن طبيعة العمل الخيري تحتمّ عليه إذا أراد النزاهة السعي في دائرة ضيقة كلما اتسعت كلما دخل في إطارها الانتهازيون.

ختاماً العمل الخيري هو تعبير عفوي من المتبرّع الصادق عن رفضه للواقع الطبقي القائم، ولكنه كمن رأى النتيجة ولم ير المشكلة، فالمشكلة لمن تمعن ونظر لا يمكن حلّها بالخير وحسن النية، بل بإعادة تصنيع هذه الآلة الضخمة العظيمة التي نشكل جميعنا براغي صغيرة داخلها!

## بعد إضراب المحامين... المطلوب قانون يكفل الحصانة المهنية

كتب الرفيق شاهر:

تتصاعد موجة المطالبات بتعديل قانون تنظيم مهنة المحاماة بشكل لافت في هذه الآونة، خاصة بعد التعسف الذي وقع على عضو جمعية المحامين مشعل الخنة، وأدى إلى حدوث الإضراب الشهير للمحامين في الكويت يوم الثلاثاء ١٦ مايو/ أيار الماضي.

ذلك أنّ القانون الحالي لتنظيم المهنة مازال قانوناً مبتوراً لا يضيف أي حماية للمحامين أثناء تأديتهم لعملهم، ما يجعل مهمة الدفاع محفوفة بالمخاطر في ظل قصور قانوني متعمد، حيث أن المحامي مساءل عن كل مذكراته ومرافعاته التي يقدمها أمام هيئة المحكمة، ولا يزال المحامي ممنوعاً من إقامة أي دعوى ضد تعسف أحد القضاة أو تعنته، وما يزال المحامون - خصوصاً المحامين في قضايا الرأي والقضايا السياسية- لا يتمتعون بأي حصانة وظيفية مما يجعلهم عرضةً للدعاوي الجزائية المضادة.

إنّ التحرك الأخير لجمعية المحامين الكويتية وممارسة دورها المفترض كجمعية بالضغط على نواب مجلس الأمة قد جنى ثماره الأولية بعد أن تبنى عدد كبير من النواب مطالبات الجمعية وطلبوا من أعضائها بلورة اقتراح بقانون ليتم تقديمه في دور الانعقاد المقبل للمجلس.

إنّ لتعديل قانون المهنة والإقرار بالحصانة المهنية للمحامي أثراً سياسياً عميقاً ومهماً جداً، ولذلك نحن ندرك أنه لن يُقر بسهولة؛ ولن يمر مرور الكرام، بل في الغالب سيواجه رفضاً حكومياً من الوزراء ومن النواب المحسوبين على الحكومة.

تبدأ أهمية حصانة المحامين بوصفها خط دفاع أولي للمحامي وللموكل من تعسف القضاة واعتماد بعضهم على مبدأ الترهيب، ما يجعل طبيعة دفاع المحامي عن الموكل تتحدد وفق شخصية هيئة المحكمة ما يخل بمبدأ العدالة، ولذلك نرى وبشكل جلي بأن عدداً كبيراً من القضايا تتغير أحكامها بين درجات التقاضي بشكل ملفت وغريب، حيث يُعزى ذلك الأمر لوجود طرف أقوى من الطرف الآخر فيتمحور الدفاع بشكل كبير حول شخصية القاضي.

إن الإقرار بالحصانة المهنية للمحامي هي أحد أهم الحقوق التي تكفل تحقيق العدالة؛ وتضمن للمتهم الدفاع الكامل غير المنقوص، حيث أن جرائم الجلسات التي يُتهم بها المحامون في الغالب تقف حجراً يعيق سير عملية العدالة... ويتضح ذلك جلياً في قضايا الرأي وأمن الدولة، حيث أن المحامي يعاني ضغطاً كبيراً في هذه القضايا بالذات حيث أن الدوافع السياسية هي المحرك والباعث الرئيسي للمتهم، ونقاش هذه الدوافع وإبداء الرأي فيها قد يتسببان بضرر كبير للمحامي، فيقف المحامي هنا بين خيارين فإما أن يرمي المحامي نفسه في موجة من المساءلات و القضايا، أو أن يقصّر المحامي في دفاعه عن موكله المتهم بهذا النوع من القضايا.

لذلك يُعد الإقرار للمحامي بخصائصه المهنية تطوراً مهماً في سير عملية التقاضي وسيجعل من الوقائع السياسية جزءاً من سير المحاكمة، وهنا تحديداً نستطيع القول بأن الأحكام تصدر مبنية على تفسير روح القانون لا على نصوصه الجامدة بحد ذاتها، وهنا تأتي أهمية الحصانة المهنية للمحامي فيما يتعلق بقضايا أمن الدولة.

### حول الإضراب:

أما من الجانب النقابي، فقد صعدت جمعية المحامين -المهنية- قضية اعتقال عضو مجلس الإدارة إلى مستوى متقدم جداً، حيث دعت الجمعية إلى اعتصام سريع في مساء يوم اعتقال

المحامي مشعل الخنة، ومن ثم طالبت الحضور بالبقاء و عقد مجلس إدارة الجمعية اجتماعاً عاجلاً قرر فيه بدأ الدخول في إضراب عن حضور جلسات الجنايات لمدة ثلاثة أيام، ولم يكن من المتوقع نجاحه وذلك بسبب صعوبة الأمر خاصة في القضايا القريبة من الحجز للحكم، ولكن سرعان ما انتشرت فرق عمل تم تشكيلها في جمعية المحامين أمام قاعات الجنايات حيث كانت تحث المحامين على عدم الحضور والالتزام بقرار الجمعية، ونجح الإضراب واستجابت النيابة العامة لمطالب الجمعية وأخلت سبيل المحامي مشعل الخنة.

لقد انعكس نجاح الإضراب على تعامل جميع القضاة تقريباً مع المحامين حيث كان التعامل يتسم بالود وروح التعاون لفترة معينة في الأيام الأولى اللاحقة له، وذلك قبل أن يعود الأمر لما كان عليه بسبب القصور التشريعي.

باختصار، كانت تجربة الإضراب وتبعاته درساً رائعاً لانتزاع الحقوق وتلبية المطالب، ولكن من الواجب أن يستمر ضغط جمعية المحامين لتمرير اقتراح قانون تنظيم مهنة المحاماة لتتويج تحركات الجمعية ومطالباتها الأخيرة ولتقديم درس مفيد لجميع النقابات العمالية والجمعيات المهنية بأهمية اندماجها مع منتسبيها والعمل على تحقيق مطالبهم.

من أخبار اليسار في العالم:

## الحزب الاشتراكي يفوز في انتخابات ألبانيا

فاز الحزب الاشتراكي الألباني (الحزب الشيوعي الألباني وحزب العمل الألباني سابقاً) بأغلبية أصوات الانتخابات البرلمانية التي شهدتها البلاد في ٢٥ يونيو/ حزيران الماضي بـ ٤٨,٣٠% من أصوات الناخبين الألبان، ليحصل على ٧٤ مقعداً في البرلمان. فيما حصل الحزب الديمقراطي المعارض برئاسة لولزيم باشا، على ٢٨,٨٦% من أصوات الناخبين، ليفوز بـ ٤٣ مقعداً في البرلمان الذي يتطلب تحقيق الأغلبية فيه الفوز بـ ٧١ مقعداً.

## الحزب الشيوعي الياباني يتقدم

كتب الرفيق رشيد غويلب، وهو كاتب عراقي متخصص في متابعة قوى اليسار في العالم مقالة حول تنامي قوة الحزب الشيوعي الياباني الشقيق، الذي تأسس عام ١٩٢٢ حيث تبلغ عضويته أكثر من ٣٠٠ ألف رفيقة ورفيق، وهي في تزايد مستمر. وتوزع ٢٠٠ ألف نسخة من جريدته اليومية "اكانتا" (الراية الحمراء)، وفي يوم الأحد يصل العدد إلى مليون نسخة.

وأنة على الرغم من نظام الانتخابات اللاديمقراطي المعمول به هناك، حيث أنه خليط من نظام الأغلبية والتمثيل النسبي، فلدى الحزب في البرلمان الوطني ٢١ نائباً من أصل ٤٧٥ نائباً، وفي مجلس الشيوخ يشغل الحزب ١٤ مقعداً من ٢٤٢ مقعداً.

والحزب ممثل في ٥٢٣ بلدية في عموم البلاد. وبهذا فان الحزب أقوى بمرات مضاعفة من الحزب الديمقراطي الاجتماعي الياباني، الذي تأسس عام ١٩٩٦ من قبل كوادر في الحزب الاشتراكي الياباني المتشطي، والأخير كان طيلة عقود عديدة أقوى أحزاب اليسار في اليابان. وكان يقف على يسار الاحزاب الديمقراطية الاجتماعية في غرب أوربا. واليوم يمتلك الحزب الاشتراكي مقعدين فقط في مجلس النواب ومثلها في مجلس الشيوخ.

أما كيف يمتلك حزب شيوعي في واحد من اقوى الاقتصاد الرأسمالية هذه القاعدة القوية؟ فالجواب يبدو بالنسبة إلى الرفاق اليابانيين واضحاً وبسيطاً، وهو اعتماد سياسة علمية واقعية أساساً لبناء حزب انتخابي ناجح، منفتح في التحالف على قوى الوسط، لإزاحة اليمين المحافظ من السلطة. يعارض الشيوعيون جميع أشكال العمالة المؤقتة، وغير المستقرة، وخصوصاً تلك التي تعاني منها الشبيبة. والشيوعي هو الحزب الكبير الوحيد الذي يطالب بإيقاف استخدام الطاقة النووية، ويدعو الحزب أيضاً إلى إغلاق القواعد الأمريكية في جزيرة أوكيناوا جنوبي البلاد، ولا يتفق مع تحالف اليابان العسكري مع الولايات المتحدة. وكذلك يرفض سياسة التسلح المتصاعد وعسكرة السياسة الخارجية اليابانية، وكان الحزب مشاركاً أساساً في الاحتجاجات ضد التعديل الدستوري، الذي يتيح للجيش الياباني التواجد في مناطق النزاعات العسكرية خارج الحدود.

ويعتبر الحزب الاشتراكية هدفاً استراتيجياً بعيد المدى، ولا يؤكد الحزب في مخاطبة الرأي العام على المطالبة بتأميم البنوك والسيطرة على وسائل الإنتاج. ويعتمد الحزب خطاباً ناقداً للرأسمالية قائماً على مطالبات يراها الحزب واقعية، ويبتعد الشيوعيون من جميع أشكال التصعيد والمواجهات. قوى اليسار الأخرى.

## ٨٩ مليون و ٤٤٧ ألف عضو في الحزب الشيوعي الصيني

أعلنت إدارة التنظيم في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في نهاية شهر يونيو/ حزيران الماضي أن عدد أعضاء الحزب الشيوعي الصيني بلغ ٨٩,٤٤٧ مليون عضو بنهاية ٢٠١٦. وارتفعت عضوية الحزب الشيوعي الصيني ٦٨٨ ألف عضو في عام ٢٠١٥، بنسبة زيادة بلغت ٠,٨%، وازدادت الوحدات القاعدية الحزبية ١٠٥ ألف وحدة لتبلغ ٤,٥١٨ مليون بنسبة زيادة بلغت ٢,٤%، وذلك طبقاً لما ذكرت إدارة التنظيم في إعلان نشر قبيل حلول الذكرى الـ ٩٦ لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني في الأول من يوليو/ تموز الجاري.

وذكر الإعلان إن الإحصاءات تبين أن حيوية ونشاط الحزب قد تم تعزيزهما. وكان معدل نمو عضوية الحزب قد انخفض بينما تحسن هيكل العضوية في الحزب منذ عام ٢٠١٣، عندما طبق الحزب قاعدة للاستقطاب تشدد على نوعية الأعضاء بينما تحدد الكم. ويبلغ عدد الأعضاء الجدد ممن تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة ١,٥٧١ مليون شخص، بنسبة ٨٢,٢% من إجمالي الأعضاء الجدد في ٢٠١٦، وبزيادة قدرها ٠,٤% مقارنة بعام ٢٠١٥. ومن بين الأعضاء الجدد، ٧٨٥ ألف شخص من حاملي المؤهلات العليا وما فوقها، ويمثلون نسبة ٤١,١% بزيادة قدرها ١,٥% مقارنة بعام ٢٠١٥. وكان هناك ٢٢,٩٨٢ مليون امرأة من بين أعضاء الحزب بنهاية عام ٢٠١٦، بنسبة ٢٥,٧% من إجمالي أعضاء الحزب، بينما بلغ عدد الأعضاء من جماعات الأقليات العرقية ٦,٣ مليون عضو ويمثلون ٧% من إجمالي الأعضاء.

\*\*\*

## الرفيق رائد فهمي في مجلس أوروبا: تضامنوا مع الشعب العراقي

### في مواجهة تحديات ما بعد داعش

ألقى الرفيق رائد فهمي، سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي الشقيق، كلمة في اجتماع لمجموعة اليسار الأوروبي المتحد في مقر مجلس أوروبا في مدينة ستراسبورغ مساء الاثنين ٢٦ يونيو/ حزيران ٢٠١٧، دعا فيها إلى تصعيد التضامن مع الشعب العراقي في مواجهة التحديات الكبيرة في المرحلة التي ستعقب دحر داعش عسكرياً وتحرير الموصل، وتقديم المزيد من الدعم لنضال القوى المدنية الديمقراطية من أجل التغيير والخلاص من نظام المحاصصة وإقامة الدولة المدنية الديمقراطية.

وتناولت كلمة الرفيق رائد فهمي تطورات الوضع في العراق والمعركة المتواصلة ضد الارهاب، مشيراً الى ان دحر داعش وتحقيق النصر العسكري مسألة وقت ولكنها ليست النهاية اذ يواجه الشعب العراقي تحديات كبيرة. فالتصدي لداعش وحّد القوى لكن دحره عسكرياً قد يعمّق الانقسامات لوجود أجنّات مختلفة. ولذا فانه في الوقت الذي يفتح فيه دحر داعش فرصاً وبيعت آمالاً فانه يثير أيضاً المخاوف والقلق. كما لفت إلى الوضع في المنطقة والاستقطابات التي تشهدها، وسياسة الإدارة الأميركية الجديدة ومساعدتها لاستهداف إيران والتداعيات الناجمة عن ذلك. وتحدث عن الأزمة السياسية المتعمقة في العراق، وأوجهها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفشل إعادة بناء الدولة بعد ٢٠٠٣، وتفشي الفساد وإهدار مئات المليارات من موارد العراق وعائداته الاقتصادية، موضحاً أن الأمر يتعلق بالنظام السياسي، نظام المحاصصة الطائفية والإثنية الذي فرض منذ ٢٠٠٣ وثبت انه فشل على كل المستويات، وأدى إلى فشل الدولة وتدهور الخدمات وتفشي الفقر والامية، فضلاً عن وجود ثلاثة ملايين ونصف من المهجرين والنازحين.

وقال: "نرى أن مواجهة هذه التحديات بعد داعش غير ممكنة من دون إصلاحات سياسية جذرية... لذا فان قضية التغيير مطروحة. العراق يجب أن يتغير، في اتجاه دولة مدنية ديمقراطية اتحادية وعدالة اجتماعية". وأوضح انه إذا كان هناك من يعتقد بصعوبة التحرك بهذا الاتجاه فان هناك خلال السنتين الماضيتين ما يؤكد وجود إمكانيات، مشيراً إلى التظاهرات الشعبية منذ ٣١ تموز ٢٠١٥ ومطالب الحركة الاحتجاجية. وفي هذا السياق، لفت إلى مفارقة تكمن في أن قوى الطائفية السياسية التي تملك نفوذاً أقوى في السلطة أصبحت في موقف دفاعي بسبب فشلها في الاستجابة لمطالب الناس بالإضافة إلى الفساد، ما أدى إلى تآكل شرعيتها. ولذا فإن أمام القوى المدنية الديمقراطية فرصاً مفتوحة، مع التوجه إلى الانتخابات البرلمانية في ٢٠١٨، وهناك فرصة لتحقيق تغيير في ميزان القوى. وأشار إلى أن القوى المدنية لم تستفد حتى الآن من قواها والإمكانات الكبيرة التي تمتلكها، وان جهوداً تُبذل حالياً لتوحيد قواها.

وتناولت كلمة الرفيق رائد فهمي المهمات الآنية الملحة، إذ يجب ضمان عودة المبعدين والمهجرين قسراً الى ديارهم بدون أية ضغوط أو تغييرات ديموغرافية، وأن حمايتهم هي مسؤولية الحكومة العراقية، ومنع أي انتهاكات لحقوق الإنسان، وتحقيق مصالحة وطنية بدلاً من تعميق الانقسامات. وأكد أن إعادة إعمار المدن والمناطق المنكوبة جراء الإرهاب والحرب ضد داعش تتطلب إنفاق أموال ضخمة، لكن استغلال هذه الأموال لإعادة البناء يتطلب منع إساءة استخدامها عبر الفساد. ويجب احترام الإرادة الحرة لسكان هذه المناطق وتوفير الأمن والسلام لهم أولاً.